الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

17 **شوال** 1435 –13 **أغسطس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الإنسان في العالم	24

جمعية حقوق الإنسان تتفاعل مع معاناة المفصولين من بلدية ينبع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

تفاعلت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة مع مانشرته «المدينة» تحت عنوان 59 موظفًا مفصولا من بلدية ينبع يطالبون بإعادتهم إلى العمل. وقالت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي «للمدينة» إننا بدأنا بالتقصي عن وضع الموظفين المفصولين من بلدية ينبع مؤكدة أن الجمعية لم تتلق أي شكوى من الموظفين المفصولين بخصوص قضيتهم، ولكن نحن في الجمعية بادرنا بالبحث والتقصي عن الموضوع. وسوف يصدر بيان من الجمعية اليوم الأربعاء عن موضوع الموظفين المفصولين.
يذكر أن «المدينة» كانت قد نشرت خلال الأيام الماضية خبر الموظفين المفصولين من بلدية ينبع.

ينبع: أزمة موظفي البلدية المفصولين تتصاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

ينبع - إبراهيم العرفي
تصاعدت أزمة الموظفين المفصولين من بلدية ينبع، إذ طالبوا الجهات المختصة باتباع المسار القانوني لقضيتهم منذ بداية تعينهم لحل أزمتهم.
وأكدت المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة شرف القرافي لـ «الحياة»، أن فرع الجمعية باشر في متابعة المسار القانوني لقضية الموظفين المفصولين من بلدية ينبع.
وأوضحت أن علاقة العمل بين الموظفين والبلدية علاقة عمالية تخضع لنظام العمل وهي محكومة بموجب هذا النظام، وأن ما يحكم العلاقة العقد المبرم بينهما أو قرار التعيين، مشيرة إلى أن المادة الـ 51 من النظام نصت على كتابة عقد عمل من نسختين، يحتفظ كل من طرفيه بنسخة، ويعد العقد قائماً ولو كان غير مكتوب، مضيفة: «وفي هذه الحالة يجوز للعامل وحده إثبات العقد وحقوقه التي نشأت عنه بجميع طرق الإثبات، ويكون لكل من الطرفين أن يطلب كتابة العقد في أي وقت، أما عمال الحكومة والمؤسسات العامة فيقوم قرار أو أمر التعيين الصادر من الجهة المختصة مقام العقد، وهو الحال في هذه القضية».
وقالت: «إنه بموجب المادة 53 فإن العامل الخاضع لفترة تجربة وجب النص على ذلك صراحة في عقد العمل، وتحديدها بوضوح، بحيث لا تزيد على 90 يوماً، ولا تدخل في حساب فترة التجربة إجازتا عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية، ويكون لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما».

وبينت القرافي أنه إذا نص عقد العمل أو قرار التعيين على وجود فترة تجربة وحصل الفصل حينها فلا مسؤولية على الجهة المشغلة، أما إذا لم ينص على فترة التجربة أو أنهم اجتازوا الفترة بنجاح صراحة أو ضمناً وهو الحال في هذه القضية فيعد الفصل تعسفياً في حقهم، لأن العقد حينها يصبح نافذاً ولازماً.

وزادت: «ما تدعيه البلدية - إن صح ذلك - من وجود خطأ إداري بسببه تم تعيين عدد أكثر من المطلوب ثم قيامها بفصل ما زاد على العدد المطلوب فإن هذا الخطأ تتحمله البلدية وليس الموظفون المفصولون لأنهم حسنو النية، خصوصاً في ظل وجود فترة تجربة وانتهائها من دون إنهاء البلدية لعقودهم، فعليها تعويضهم عن هذا الفصل إذا لم ترغب في عودتهم، ويرجع الأمر إلى تقدير ناظر القضية بهيئة تسوية الخلافات العمالية فهي صاحبة الاختصاص في نظر القضية والحكم فيها بأنه سبب مشروع أم لا؟».

وأشارت إلى أن المادة الـ75 من النظام نصت على أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بمدة لا تقل عن 30 يوماً إذا كان أجر العامل يدفع شهرياً، ولا يقل عن 15 يوماً بالنسبة إلى غيره، أما ما حصل من عدم صرف رواتب الموظفين فإنه يعد مخالفة شرعية ونظامية وحقوقية، إذ نصت المادة الـ 61 من النظام على أنه يجب على صاحب العمل أن يمتنع عن تشغيل العامل سخرة، وألا يحتجز دون سند قضائي أجر العامل أو جزءاً منه.

أوضحت أنه إذا كان التعيين بسبب خطأ إداري تتحمله البلدية

"حقوق المدينة" تتابع المسار القانوني لقضية المفصولين ببلدية ينبع

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م

http://sabq.org/Qwigde

ماجد الرفاعي -سبق-ينبع:

في إطار متابعة جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة لقضية المفصولين في بلدية ينبع، قال المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة شرف القرافي إن علاقة العمل بين الموظفين والبلدية علاقة عمالية، تخضع لنظام العمل، وهي محكومة بموجب هذا النظام، والذي يحكمها هو العقد المبرم بينهما، أو قرار التعيين.

وأشار في بيان تلقته "سبق" إلى أن المادة الحادية والخمسين من النظام نصت على: يجب أن يكتب عقد العمل من نسختين، يحتفظ كل من طرفيه بنسخة، ويعد العقد قائماً ولو كان غير مكتوب، وفي هذه الحالة يجوز للعامل وحده إثبات العقد وحقوقه التي نشأت عنه بجميع طرق الإثبات، ويكون لكل من الطرفين أن يطلب كتابة العقد في أي وقت.

أما عمال الحكومة والمؤسسات العامة فيقوم قرار أو أمر التعيين الصادر من الجهة المختصة مقام العقد. وهو الحال في هذه القضية.

وبموجب المادة الثالثة والخمسين فإن العامل الخاضع لفترة تجربة وجب النص على ذلك صراحة في عقد العمل، وتحديدها بوضوح؛ إذ لا تزيد على تسعين يوماً، ولا تدخل في حساب فترة التجربة إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية، ويكون لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما.

فإذا كان عقد العمل أو قرار التعيين ينص على وجود فترة تجربة، وحصل الفصل حينها، فلا مسؤولية على الجهة المشغلة، أما إذا لم ينص على فترة التجربة، أو أنهم اجتازوا الفترة بنجاح صراحة أو ضمناً، وهو الحال في هذه القضية، فيعد الفصل تعسفياً في حقهم؛ لأن العقد حينها يصبح نافذاً ولازماً.

وأضاف بأن ما تدعيه بلدية محافظة ينبع - إن صح ذلك - من وجود خطأ إداري بسببه تم تعيين عدد أكثر من المطلوب، ثم قيامها بفصل ما زاد على العدد المطلوب، فإن هذا الخطأ تتحمله البلدية ولا يتحمله الموظفون المفصولون؛ لأنهم حسنوا

النية، وخصوصاً في ظل وجود فترة تجربة وانتهائها دون إنهاء البلدية عقودهم؛ فعليها تعويضهم عن هذا الفصل إذا لم ترغب في عودتهم، إلا أن ذلك يرجع إلى تقدير ناظر القضية بهيئة تسوية الخلافات العمالية؛ فهي صاحبة الاختصاص في نظر القضية والحكم فيها بأنه سبب مشروع أم لا.

وأوضح أن المادة الخامسة والسبعين من النظام تشير إلى أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجَّه إلى الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً إذا كان أجر العامل يدفع شهرياً، ولا يقل عن خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى غيره.

أما ما حصل من عدم صرف رواتب الموظفين فإنه يعدُّ مخالفة شرعية ونظامية وحقوقية؛ إذ نصت المادة الحادية والستون من النظام على أنه يجب على صاحب العمل أن يمتنع عن تشغيل العامل سخرة، وألا يحتجز دون سند قضائي أجر العامل أو جزءاً منه.

ونؤكد أن فرع الجمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرع بمتابعة المسار القانوني بقضية المفصولين ببلدية ينبع.

• حقوق الإنسان" تتابع مصير الطفلين في مناطق القتال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الطائف – عائض عمران

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية عن متابعتها لمصير الطفلين عبدالله وأحمد الشايق اللذين جرهما والدهما إلى مناطق القتال في العراق والشام، معتبرة تصرف الأب مرفوضاً شرعاً وقانوناً في الأعراف والقوانين الدولية كافة، ووجهت نداء إلى كل إنسان يحمل في قلبه رحمة وإنسانية تجاه الطفولة بالإسهام في إعادة الطفلين إلى أحضان والدتهما.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة»: «إن التغرير بهما جريمة في حق الطفولة يتحمل والدهما مسؤوليتها وعواقبها»، مشيراً إلى أن الاضطراب في تلك المناطق يعتبر عائقاً يحول دون تدخل الجمعية بصورة مباشرة وإنقاذ الطفلين اللذين سيتحولان جراء تصرف طائش من والدهما إلى وقود لمحارق أهلكت الحرث والنسل وأزهقت الأرواح البريئة في العراق والشام.

وأكد الدكتور القحطاني أن متابعة الطفلين تكون وفق الإمكانات، مضيفاً: «من يستطيع تقديم المساعدة في إعادة الطفلين أن لا يتردد ويسهم في عمل إنساني».

وبيّن أن الأب تجرد من الأبوة ومن الوازع الديني الذي ينهى عن إدخال الأطفال في مثل هذه النزاعات وألحق بهم الإيذاء في مخالفة شرعية وحقوقية وهو تصرف منهي عنه في الشرع والقانون.

وأضاف: «هذه المناطق تشهد انتهاكاً لحقوق الإنسان وتعدياً على الحق في العيش والحياة بأمان وتهجيراً وتشريداً للسكان وهذا الفكر الغريب تجاوز إلى الأطفال والحاجة تدعو إلى قيام العلماء بدورهم في التوعية والتحذير من هذا الفكر».

\

الصرف الصحي والفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/960280

عابد خزندار

المملكة دولة من أغنى دول العالم، وهي عضو في مجموعة العشرين، أقوى مجموعة اقتصادية في العالم، وشهدت طفرتين تدفقت فيهما الثروة عليها بشكل لم يتصوره خيال أجدادنا، ومع ذلك ليس فيها صرف صحي مكتمل في معظم مدنها، وهي حقيقة لا يمكن أن تقال عن دول فقيرة تحيط بنا، فما السبب في ذلك؟ ولنعد إلى البداية، فحين فتحت عينيّ على الحياة في مكة المكرمة قبل ثمانين عاماً كان هناك مشروع للصرف الصحي فيها كان اسم القائم به إبراهيم عويس باشا، ثمّ سلّم المشروع ولكن لم يتم البتة إيصال المنازل به وأهيل عليه التراب، وأبديت في ذلك أسباب مختلفة، ولكن مع مرور الأيام اتضح أنّ السبب هو الفساد، وبعد ذلك نفّذ مشروع للصرف الصحي في جدة، وسلّم للجهة المختصة ولكن اتضح أنّه لا وجود له إلاّ على الورق وحوكم بعض المسؤولين والمقاول وأدينوا، وتوقف الأمر عند ذلك، ويجري الآن منذ سنين تنفيذ مشروع للصرف الصحي في كامل منطقة مكة المكرمة، ولكنه لا ينبئ بأنه سينتهي في يوم من الأيام، وقد قرأت اليوم في إحدى الصحف أنّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة دعت على لسان عضوها الدكتور محمد السهلي نزاهة، لفتح ملف تحقيق مع شركة المياه الوطنية بشأن مشاريع الصرف الصحي المتعثرة في أرجاء منطقة مكة المكرمة كافة، أي أنّ غاية القول: فتش عن الفساد.

أكاديميون: "ساند" غامض.. و"التأمينات" لم تنشر معلومات تدعم فرضه

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام - عبدالله الدحيلان

وصف أكاديميون نظام «ساند» بأنه «غامض، وليس واضحاً في نظامه وسياساته»، مطالبين بنشر الأرقام التي تدعم فرضه، مشيرين إلى أنه تم تطبيقه على ما يبدو من دون أن تكون هناك دراسة وافية ومقنعة للشريحة المستهدفة منه»، مشيرين إلى أن «أبرز مساوئه أنه يُؤخَذ قسراً».

وكشفت هيئة حقوق الإنسان أن نظام «ساند» لم يعرض عليها كي تعطي رأيها فيه أو تقدم به دراسة، إلا أنها قالت إنه نظام «إيجابي»، مؤكدة أنها لم تتلق شكاوى ضده، وأنها ستتعامل في حال ورودها وفق الأنظمة المتبعة في مثل هذه الحالات.

وقال مصدر في هيئة حقوق الإنسان لـ«الحياة»: «إن نظام «ساند»، لم يعرض علينا حتى نعطي فيه رأياً، أو نقدم به دراسة»، مشيراً إلى أنه «من خلال الأهداف التي أوضحتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ونشرت في أكثر من وسيلة إعلامية ورسمية، فإن هناك نواحي إيجابية كثيرة له، وتبشر بأن النظام سيكون مفيداً ويحقق الغاية التي وضع من أجلها، وهي توفير دخل للموظفين الذين فقدوا عملهم لظروف خارجة عن إرادتهم».

وذكر أن مثل هذه الأنظمة «تطبق في عدد من دول العالم، أي أن الأمر لم يتم إقراره إلا بعد التأكد من صلاحيته لبيئة العمل السعودية، وأنه سيكون عوناً للموظف لحمايته اقتصادياً واجتماعياً».

وأوصى المصدر (فضل عدم ذكر اسمه)، في الوقت نفسه «بضرورة نشر عدد من الإيضاحات من الجهات المعنية بالنظام، لرفع اللبس لدى الموظفين المستهدفين، مؤكداً أهمية وجود «حملة توعوية موجهة إلى الشريحة المستهدفة، يتم من خلالها توضيح فكرة النظام وأهدافه بشكل واضح ومباشر»، مشيراً إلى أن الهيئة حتى الآن «لم تتلق أي شكوى في ما يتعلق بنظام ساند».

وعن كيفية تعاملها مع أي شكاوى تقدم لاحقاً عليه، قال: «الهيئة تتعامل مع كل الشكاوى التي ترد إليها في أي موضوع كان من خلال الأنظمة المتبعة، ويتم في الشكوى عادة وضع الأسباب ونقاط التظلم الواقعة على المتضرر من أجل درسها وتقديم ما يلزم بخصوصها». من جانبه، ذكر أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عبدالوهاب القحطاني أنه «لا وضوح في نظام ساند أو سياساته، أو نشر إحصاءات مثبتة تدعم موقفه، وهو ما يعني أنه تم تطبيقه من دون أن تكون هناك دراسة وافية ومقنعة للشريحة المستهدفة منه».

وحول مساوئ النظام قال: «من أبرز مساوئه أنه يؤخذ قسراً، وهذه الطريقة ليس فيها عدل، بل تدخل في أخذ المال من دون رضا الناس، وهذه مخالفة شرعية».

وأوضح أن الهدف من النظام لو كان يقصد منه إيجاد تأمين وظيفي، فكان من المفترض أن يكون ذلك من خلال شركات متخصصة في جانب التأمين من دون تدخل من الحكومة في مثل هذه الأنظمة، بحيث يكون الأمر واضحاً في جانب الاستثمار وتشغيل تلك الأموال، وليس بالغموض الذي يكتنفه في الوضع الحالي.

واعتبر القحطاني أن النظام بشكله الحالي «سيسهم في حث الناس على الكسل من خلال استغلال النظام والتحايل عليه من الناس التي تديره، لذا لا أرى فيه تلك الإيجابيات الكثيرة، بل سلبياته أكثر»، لافتاً إلى أن «كثرة سؤال واستفسار الناس عن النظام منذ أن تم التأكيد على بدء تطبيقه تثبت أنه غير واضح لهم، وهنا مشكلة تثبت أن الأصل أن تتم مشاركة

المستهدفين وأخذ رأيهم في النظام سابقاً قبل فرضه عليهم قسراً». ورجّح أستاذ الاقتصاد أن يكون إقرار ساند «تمهيداً لإخضاع الموظفين في المملكة بشكل عام لنظام الضريبة على رغم عدم توافر العدالة، نظراً لكون الأجور والرواتب في الدولة في القطاع الخاص متدنية جداً حتى الآن»، مشيراً إلى أنه «في حال سكت الناس وغضوا الطرف ولم يتحدثوا ويطالبوا بخصوص تعديل مثل هذه الأنظمة، فإنها لاحقاً قد تشهد نسبة 2 في المئة التي تؤخذ مناصفة ما بين الموظف ورب العمل زيادة مضاعفة، في حال فشلت سياسية الحكومة في توطين الوظائف أو توفير استقرار وظيفي».
وأيد أستاذ الاقتصاد الدكتور محمد جعفر، رأي القحطاني، مؤكداً ضرورة نشر الدراسات التي قامت بها الجهات المصدرة للنظام وشفعت لها بأخذ هذه الضريبة من الموظفين في البلاد، وأيضاً تقديم رؤيتها حول مستقبل هذه الضريبة والمبالغ التي سيتم تحصيلها، وكيفية التعامل معها، وبخاصة أنها ملك فعلي لمن أُخذت منه، وله الحق في معرفة مآلها».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مطالبة بالتحقيق في توظيف أقارب مسؤولين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

ينبع - إبراهيم العرفي
طالب أحد الموظفين المفصولين خالد العنيني، حقوق الإنسان بالتدخل السريع لرفع الظلم ومحاسبة من وصفهم بالمفسدين الذين أضاعوا حقوق الموظف، مؤكداً احتفاظه بأوراق وأدلة تؤكد أن البلدية تلاعبت في عدد من الوظائف لحساب أقارب مسؤولين في البلدية وتم إحلالهم كبدائل عن المفصولين.
وأوضح أنه حصل على تقدير ممتاز من رئيسه المباشر وتم تكليفه خلال فترة عمله بمشاريع تتجاوز قيمتها 10 ملايين ريال، وأثبت من خلال متابعته لها كفاءته ونجاحه، كما لم يسجل ضده أي غياب أو تأخير عن العمل، وكان الجزاء أن تم فصله بحجة أنه موظف على وظيفة وهمية ويجب أن أنتظر إلى العام المقبل.
وأشارت «الحياة» أول من أمس، إلى أن أمين منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد بن عبدالقادر أمر بتكليف لجنة من الأمانة للتحقيق في قيام عدد من الـموظفين في بلدية محافظة ينـبع بالاحتجاج على قرار طي قيدهم، موضحاً أنه في ضـوء ما ورده من رئيـس البلدية ستتواصل اللجنة مع الأطراف المـعنية في هذا الشأن، إضافة إلى الموظفين المتضررين للاستماع إلى شكواهم، لافتاً النظر إلى أنه سيتم وضع الحلول النظامية لمعالجة شكوى الموظفين وذلك وفق التعليمات.
وقال: «إن الوظائف المعتمدة لبلدية محافظة ينبع محدودة، وإن تثبيت الموظفين على تلك الوظائف مرتبط باجتيازهم متطلبات الاعتماد النهائي للتوظيف وهذا المعيار يقوم على اشتراطات عدة، من أهمها استكمال المستندات النظامية المطلوبة للوظيفة المطلوبة ثم اجتياز الفترة التجريبية وإثبات الموظف جدارته.

الطائف: نقل 4 نزلاء من سجن تربة لمواصلة تعليمهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الطائف – محمد الغامدي
وجه مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر السواط بنقل أربعة سجناء سعوديين إلى السجن العام بمحافظة الطائف لرغبتهم في الاستفادة من مواصلة التعليم والبرامج التأهيلية التي يقدمها المعهد المهني بشعبة السجن العام وذلك بعد استكمال الإجراءات النظامية.
وأكد خلال زيارته المفاجئة على شعبة سجن تربة أمس، حرص المديرية العامة للسجون على تقديم برامج الرعاية والتأهيل كافة للنزلاء وبذل الجهود الرامية كافة إلى تصحيح مسارهم والعودة إلى المجتمع بنظرة بناءة وإسهام فاعل.

واستهل الزيارة بجولة على عنابر السجناء واستمع إلى شكاواهم واستفساراتهم وتفقد مقر الإعاشة المطهية المقدمة للسجناء، مؤكداً على المختصين بالحرص على توريد المنتج المحلي ذي الجودة العالية وعدم تسلم أي أصناف مخالفة أو متدنية الجودة من متعهد الإعاشة.

واستعراض برامج الرعاية والتأهيل المقدمة للسجناء في سجن تربة، حاثاً السجناء على ضرورة المبادرة في الالتحاق في تلك البرامج والاستفادة من الصالة الرياضية وبرامج التأهيل التي تقدمها المديرية العامة للسجون بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة.
وأبدى استغرابه من تحرج بعض السجناء من زيارة عائلاتهم لهم وفق برنامج اليوم العائلي وعزوف بعض الحالات عن الاستفادة من البرنامج بداعي الحرج الاجتماعي، مؤكداً أن البرنامج أعطى خصوصية كبيرة جداً للأسر، مع تزويد المقر بالخدمات والتجهيزات كافة التي تتوافر في الشقق السكنية.

الحياة
AL HAYAT

ما هي فوائد "ساند" للمشترك وصاحب العمل؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدء تطبيق نظام «ساند» المختص بالتأمين ضد التعطل عن العمل، الشهر المقبل على المنشآت الحكومية والخاصة.
ما هي الفائدة من«ساند» للمشتركين؟
يعد نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند) حماية للمشتركين الذين فقدوا وظائفهم لظروف خارجة عن إرادتهم، إذ يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة عن طريق تزويد المشتركين بالآتي:
- الدخل المادي الشهري
- التدريب والتأهيل
- الفرص والعروض الوظيفية
ما هي الفائدة من البرنامج لأصحاب العمل؟
يستفيد أصحاب الأعمال من «ساند»، من خلال إزالة تخوف الباحثين عن العمل من الالتحاق بالقطاع الخاص بسبب عدم الشعور بالأمان الوظيفي، بما يمكنهم من الاحتفاظ بموظفيهم المؤهلين واستقطاب مزيد من الكوادر المدربة.
يذكر أنه للاشتراك في «ساند» يشترط أن يكون سن المشترك عند بدء تطبيق النظام عليه دون 59 عاماً، ويشترط لصرف التعويض توفر مدة اشتراك لا تقل عن 12 شهراً في نظام التأمينات، وألا يكون المشترك ترك العمل بإرادته أو بسببه وألا يكون له دخل من عمل أو نشاط خاص.
فيما تكون نسبة الاشتراك 2 في المئة شهرياً من الأجر الخاضع للاشتراك تدفع مناصفة بين صاحب العمل والمشترك، ويصرف التعويض مدة 12 شهراً في كل مرة من مرات الاستحقاق، بواقع 60 في المئة من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى، على ألا يتجاوز مبلغ التعويض 9 آلاف ريال شهرياً، وبنسبة 50 في المئة من هذا المتوسط عن الأشهر التسعة المتبقية.
ويشترط أيضاً ألا يتجاوز مبلغ التعويض 7500 ريال شهرياً، ولا يقل الحد الأدنى للتعويض عن مبلغ ألفي ريال، أو 100 في المئة من آخر راتب، أيهما أقل.
ويحق للمستفيد الجمع بين التعويض المنصوص عليه في «ساند» وتعويضات نظام التأمينات الاجتماعية «التعويض المقطوع، وتعويض الدفعة الواحدة المستحقة له طبقاً لفرعي الأخطار المهنية والمعاشات، والعائدات المستحقة له طبقاً لفرع الأخطار المهنية، والمعاشات المستحقة له كفرد من أفراد العائلة طبقاً لفرع المعاشات».

د. توفيق خوجة في تصريحات ل ·الرياض":

·احترازية" المملكة ضد ·إيبولا" وافية.. وتنسيق خليجي لمواجهة الفيروس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/960327

الرياض – محمد الحيدر

أشاد المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، الدكتور توفيق بن أحمد خوجة، بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها المملكة للوقاية من مرض فيروس ايبولا، وقال لقد قامت المملكة بفرض حظر على تأشيرات العمرة والحج من الدول الموبوءة وقامت وزارة الصحة بإشعار وتعريف منسوبيها في شتى منافذ وموانئ الدخول بكيفية التعرف والتعامل مع هذه الحالات بما في ذلك معايير التحكم في العدوى ومتابعة الوضع الوبائي للمرض عن كثب بالتواصل مع منظمة الصحة العالمية للنظر في منع القادمين من أي دول يظهر فيها المرض من جراء عدوى داخل البلد نفسها.

وقدم الدكتور توفيق بن أحمد خوجة، معلومات توعوية مهمة عن مرض فيروس " إيبولا"، وقال في تصريح ل " الرياض " إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون يقوم بتكثيف وتنسيق الجهود والأنشطة والربط بين الدول الاعضاء من خلال تبادل المعلومات والخطط والإجراءات لمكافحة هذا الفيروس وأيضا موافاة دول المجلس بأحدث المعلومات المتاحة سواء من منظمة الصحة العالمية أو مركز مكافحة الأمراض (CDC) في أطلانطا بالولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الاوروبي لمراقبة انتشار الاوبئة (ECDC) وغيرها ووكالات الأنباء ويتم موافاتهم أولاً بأول بأي تطورات للموقف، وفي هذا الصدد تم إنشاء صفحة خاصة إيبولا فيروس ضمن الموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب التنفيذي

وأوضح د. خوجة أن إيبولا مرض يصيب الإنسان وغالباً ما يكون قاتلا، ويصل معدل الوفيات التي تسببها الفاشية إلى 90%، وتندلع أساسا فاشيات حمى الإيبولا النزفية في القرى النائية الواقعة في وسط أفريقيا وغربها بالقرب من الغابات الاستوائية المطيرة، وينتقل الفيروس إلى الإنسان من الحيوانات البرية وينتشر بين صفوف التجمعات البشرية عن طريق سرايته من إنسان إلى آخر، ويحتاج المصابون بالمرض رعاية داعمة مركزة.

وأوضح د. خوجة أن المرض اكتسب اسمه الذي أصبح ذائعا نتيجة حدوث الفاشية الأخيرة في قرية تقع على مقربة من نهر إيبولا

وعن طرق انتقال العدوى قال د. خوجة إن عدوى الإيبولا تنتقل إلى الإنسان بملامسة دم الحيوانات المصابة بالمرض أو إفرازاتها أو أعضائها أو سوائل جسمها الأخرى ، وتنتشر من إنسان إلى آخر من خلال ملامسة دم الفرد المصاب بها أو إفرازاته أو أعضائه أو سوائل جسمه الأخرى، أو ملامسة جثة المتوفى اثناء مراسم الدفن، أو بواسطة السائل المنوي الحامل للعدوى خلال مدة تصل إلى سبعة أسابيع عقب مرحلة الشفاء السريري، والعاملون في مجال الرعاية الصحية معرضون للإصابة بالعدوى لدى تقديم العلاج للمرضى المصابين به

أما أعراض المرض، فهي بالحمى، الوهن الشديد، الآلام في العضلات، الصداع، التهاب الحلق، التقيؤ والإسهال، ظهور طفح جلدي، اختلال في وظائف الكلى والكبد، الإصابة في بعض الحالات بنزيف داخلي وخارجي على حد سواء.

وتظهر النتائج المختبرية انخفاضا في عدد الكريات البيضاء والصفائح الدموية وارتفاعا في معدلات إفراز الكبد للأنزيمات. وتتراوح فترة حضانة المرض (الممتدة من لحظة الإصابة بعدواه إلى بداية ظهور أعراضه) بين يومين اثنين و21 يوما.

وتشمل طرق الوقاية من المرض، أولا مكافحة الفيروس في الحيوانات الداجنة، والتنظيف الروتيني، وتطهير حظائر الحيوانات له دور فعال في تعطيل نشاط الفيروس. وينبغي أن يُفرض حجر صحي على المكان فورا إذا اشتُبه في اندلاع فاشية، واعدام الحيوانات المصابة، بالتلازم مع التدقيق في الإشراف على دفن جثثها أو حرقها، للحد من مخاطر سراية العدوى من الحيوان إلى الإنسان، إلى جانب فرض قيود أو حظر على نقل الحيوانات من الحظائر المصابة بعدوى المرض إلى مناطق أخرى. وإنشاء نظام فعال لترصد صحة الحيوانات للكشف عن حالات الإصابة الجديدة بالمرض.

بدء برنامج التأهيل المنزلي لرعاية المعوقين في عرعر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/960338

عرعر - جاسر الصقري

بدأ مركز التأهيل الشامل في عرعر تفعيل برنامج الرعاية والتأهيل المنزلي للمعوقين.

وأوضح مدير مركز التأهيل الشامل في عرعر عبدالرزاق العنزي، أن البرنامج إرشادي وتدريبي، يشمل الرعاية والوقاية والتأهيل، ويقدم الخدمات التي يحتاجها ذو الإعاقة من كل الفئات في المنزل، وفي محيطهم الأسري والاجتماعي، بهدف تحسين قدراتهم الشخصية، ووصولاً للاستقلالية والاعتماد على النفس قدر الإمكان، ومنع تدهور ما تبقى لديهم من قدرات.

وأكد أن فريق العمل مكون من طبيب، وأخصائي نفسي، وأخصائي علاج طبيعي، وأخصائي تنفس وممرضين.

ودعا الراغبين في الاستفادة من البرنامج إلى مراجعة المركز، لافتاً إلى أن المركز يسعى لتكوين قاعدة بيانات كاملة.

الشؤون الاجتماعية بنجران تدشن مقر مكافحة التسول

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/960405

نجران - علي عون اليامي

دشنت الادارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة نجران مقرا للجنة الرئيسية لمكافحة التسول بالمنطقة "المتابعة" وقد بدا العمل بتجهيز المقر منذ شهرين تقريبا بتعاون الشؤون الاجتماعية مع امارة المنطقة والجهات المعنية بمكافحة التسول ودعمها للحد من ظاهرة التسول.

وأوضح الناطق الاعلامي لفروع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة مانع ال هتيلة بانه تم عقد اجتماع للمدراء العامين للادارات المشتركة في لجنة مكافحة التسول بتاريخ 1435/7/5 برئاسة وكيل امارة المنطقة عبدالله القحطاني والذي اسفر عن عدد من القرارات أهممها، إعادة تشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة التسول بالمنطقة لتظم في عضويتها عدد من الادارات ممثلة في الشرطة، الجوازات، السجون، هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشؤون الاجتماعية، ان يكون رئيس اللجنة من قبل منسوبي امارة المنطقة، تكون آلية عمل اللجنة منظبطة بمنهجية تقوم على عدد من المحاور

أهمها تنفيذ جولات تفتيشية مفاجئة للقبض على المتسولين في الاماكن العامة بواسطة أعضاء اللجنة المنتمين إلى الجهات المخولة بممارسة مهام القبض والتوقيف ومساندة جميع أعضاء اللجنة لهم، يربط السعوديين منهم بالكفالة الضامنة ويكلفون بمراجهة الادارة العامة للشؤون الاجتماعية ومكتب العمل لتحديد الأسباب التي أدت بهم الى التسول ودراستها والعمل على معالجتها كل حسب اختصاصه، يودع الأحداث غير السعوديين والمتسولين دار الملاحظة الاجتماعية ويودع البالغين دار توقيف الوافدين وفق الظوابط المحددة لذلك وتنجز الجهات المختصة إجراءات إبعادهم عن البلاد في أقصر وقت ممكن.

620 شكوى لإدارة حقوق المرضى بصحة حائل في6 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سلطان العايضي - حائل
كشف مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة حائل الأخصائي سعود بن مشعان الزعيزع أنه تم خلال النصف الأول من العام الحالي استقبال620 شكوى من كافة مكاتب الإدارة بمستشفيات المنطقة .
وأكد الزعيزع أن إدارته استطاعت حل 571 شكوى فيما أحيلت 49 لإدارة المتابعة بصحة المنطقة ، مبيناً أن إدارة حقوق وعلاقات المرضى هي حلقة الوصل بين المريض ومقدم الخدمة لتحقيق أعلى مستويات الرضى للمرضى وذويهم حيث تم وضع استراتيجيات بشكل منهجي وعلمي لدراسة الشكاوى والملاحظات والاقتراحات المقدمة من المرضى وذويهم ووضع آليات محددة لقياس الرضا عن الخدمات المقدمة لهم ومن ثم تحليلها والاستفادة من النتائج لوضع توصيات لتطوير الأداء في المنشآت الصحية.

• السعودة الوهمية" تحت مجهر وزارة العمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سلطان العايضي - حائل
كشف مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة حائل الأخصائي سعود بن مشعان الزعيزع أنه تم خلال النصف الأول من العام الحالي استقبال620 شكوى من كافة مكاتب الإدارة بمستشفيات المنطقة .
وأكد الزعيزع أن إدارته استطاعت حل 571 شكوى فيما أحيلت 49 لإدارة المتابعة بصحة المنطقة ، مبيناً أن إدارة حقوق وعلاقات المرضى هي حلقة الوصل بين المريض ومقدم الخدمة لتحقيق أعلى مستويات.

توظيف 6136 مواطناً ومواطنة عبر "الخدمة المدنية" هذا العام

ترشيح 6230 للوظائف التعليمية وغيرها.. وابتعاث وتدريب709 بالخارج

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

مجاهد بشير - جدة

كشفت وزارة الخدمة المدنية في إحصائية عن عدد المرشحين للوظائف التعليمية وغير التعليمية من تاريخ 1 / 1 / 1435 هـ وحتي تاريخ 1 / 10 / 1435 هـ لحملة الدرجة الجامعية والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية وقد بلغ 6230 مواطنًا ومواطنة، جاء أولًا من حيث الأكثر ترشيحًا حملة البكالوريوس بـ 3046 مرشحًا ومرشحة، ويأتي ثانيًا حملة شهادة الدبلومات ما دون الجامعية بـ 2303 بين مرشحين ومرشحات، فيما بلغ عدد من تم ترشيحهم من حملة الدراسات العليا 881 مرشحًا ومرشحة.

وشكل عدد المرشحين للوظائف غير التعليمية العدد الأكبر حيث بلغ 5892 مرشحًا ومرشحة، بينما بلغ عدد المرشحين للوظائف التعليمية 338 مرشحًا ومرشحة.

إلى ذلك، بلغ عدد من تم توظيفهم بالدولة عن طريق وزارة الخدمة المدنية، خلال الفترة من 1 شعبان المنصرم إلى 2 رمضان الماضي 466 مواطنًا ومواطنة، فيما وظفت الوزارة منذ مطلع العام الهجري الحالي وحتى 2 رمضان المنصرم 6136 مواطنًا ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد، بينهم 3631 من الرجال، و2505 من النساء، وقد تم توظيف 298 من إجمالي العدد في وظائف تعليمية، و 5838 على وظائف غير تعليمية، وبلغ عدد حملة الشهادات العليا الذين تم توظيفهم هذا العام عن طريق الوزارة 785، وحملة البكالوريوس 3035، وحملة المؤهلات دون الجامعية 2316، وذلك وفق إحصائية أصدرتها الوزارة.

كما وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية منذ مطلع العام الحالي حتى الثاني رمضان المنصرم على تدريب وابتعاث 2744 موظفًا، منهم 275 موظفًا وموظفة تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات الجامعية والعليا المختلفة، و 434 موظفًا وموظفة تم تدريبهم خارج المملكة في العديد من المجالات أبرزها اللغات والإدارية المالية والحاسب الآلي.

الجدير بالذكر أن عدد العاملين بالدولة حتى الثاني رمضان من العام الجاري بلغ 1218501 من الموظفين والمستخدمين، منهم 61.3% رجال، و38.7 نساء، بينهم 73010 من غير السعوديين، كما بلغ عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من مطلع العام حتى 2 رمضان الفائت 6482 موظفًا ومستخدمًا، منهم 4443 من الرجال، و 2039 من النساء في حين ترك الخدمة خلال ذات الفترة 14314 موظفًا ومستخدمًا، منهم 10747 من الرجال، و3567 من النساء.

مختصون: خفض فترة الإقامة يوفر 250 ألف وظيفة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140813/Con20140813717372.htm

صالح الزهراني (جدة)

قال اقتصاديون «إن أعداد العمالة الوافدة في شركات النطاق الأصفر في القطاع الخاص تصل إلى 400 ألف عامل وافد»، فيما لايزيد عدد العمالة الوطنية بها على 30 ألفا، وأشاد الخبراء بتوجه وزارة العمل لتقليص فترة إقامة العمالة الوافدة في النطاق الأصفر من 6 إلى 4 سنوات، داعين القطاع الخاص إلى ضرورة التجاوب مع خطط وزارة العمل في التوطين. وقال الاقتصادي الدكتور عبدالعزيز داغستاني «إن أعداد العاملين في النطاق الأحمر تصل إلى 173 ألفا بينما في النطاق الأصفر 415 ألفا غالبيتهم من الوافدين بنسبة تزيد على 90% . وأشار إلى أن إجمالي عدد المنشآت في النطاق الأحمر يصل إلى 17314 مؤسسة وفقا لتقرير وزارة العمل قبل أيام، وفي النطاق الأصفر 19637 منشأة منها 16 ألف منشأة صغيرة، و 2833 متوسطة و 146 كبيرة و 4 شركات عملاقة. بينما يبلغ عدد العاملين في منشآت النطاق الأبيض أي أقل من 10 عمال حوالى 1.5 مليون عامل بنهاية العام الماضي بانخفاض قدره 10% عن العام الذي سبقه. وأشار إلى أن توجه وزارة العمل نحو التوسع في توفير فرص عمل للسعوديين في القطاع الخاص يجب أن يواجه بروح من المسؤولية أكثر مما مضى؛ وذلك لارتباط هذه القضية بالأمن الاجتماعي والوطني. وأشار إلى أن البطالة تؤدي إلى الكثير من الجرائم والممارسات السلبية، وأعرب عن أسفه الشديد لمحاولات القطاع الخاص القفز على أي قرارات تتعلق بالتوطين على الرغم من أهمية ذلك على كافة المستويات طالما تم تأهيل العامل . من جهته دعا الاقتصادي الدكتور سالم باعجاجة وزارة العمل إلى ضرورة المضي قدما في كل القرارات الداعمة للتوطين، متوقعا أن يؤدي مثل هذا القرار إلى توطين 250 ألف وظيفة في القطاع الخاص لو تم تطبيقه بشفافية وبدون تلاعب . ولفت إلى حجم التحديات التي تواجه وزارة العمل، فضلا عن المعوقات المتعلقة بالمستثمرين، وبيئة العمل الطاردة؛ وذلك نتيجة ساعات الدوام الطويلة، وقلة الرواتب والحوافز. من جهته طالب خبير الموارد البشرية حسين الغامدي وزارة العمل بضرورة إجراء مراجعة مستفيضة لقراراتها المختلفة من أجل إنعاش سوق العمل، والتصدي للممارسات السلبية ممثلة في التستر التجاري، وبيع التأشيرات، مطالبا الوزارة بضرورة الفعالية في هذين الملفين، وتشجيع السعوديين على نفض غبار الكسل، وإدارة مشاريعهم .

وأكد أن هذا الأمر يحقق لهم معدلات ربحية عالية للغاية. وطالب بأهمية أن يكون هناك حد أدنى للأجور، وتقليص منافسة العمالة الأجنبية للسعوديين في سوق العمل.

الخولي : تأمين المسكن المناسب للعامل ضرورة ملحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140813/Con20140813717460.htm

حسين هزازي (جدة)

طالب المستشار الإعلامي في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، بضرورة تسكين العامل في مسكن لائق، موضحا أنه وإن تدنت درجة التوصيف الاجتماعي له يظل لديه حقوق عمالية، يحق له الحصول عليها.
ويرى المهندس فيصل الصائغ، مسؤول عن إسكان عمال إحدى الشركات، أن العامل الأجنبي القادم من بلاده ترك عائلته، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف استثمارية تنموية، وبالمقابل تكون له حقوق يتمتع بها خلال فترة إقامته ومنها السكن الملائم والمعيشة الممتازة.
وأضاف «السكن لا بد أن يكون ملائما ونظيفا، تتوفر فيه الخدمات المطلوبة من أجل راحته، ليتسنى له أن يخرج للعمل في اليوم التالي وهو أكثر نشاطا، ومن ضمن الشروط الواجب توفرها في المسكن الملائم للعامل الغرف المؤثثة والمكيفة وخدمة الإعاشة والغسيل وغيرها من الخدمات».
وأردف «هناك ما يزيد عن 18 بندا تتدرج تحت خدمة التسكين داخل مجمعات ومساكن العمالة تعتبر حقوقا أساسية للعامل يجب توفيرها له، إضافة لخدمات أخرى اضافية في المسكن مثل خدمات الأمن والتي توفر رجال أمن يديرون غرفة مراقبة للكاميرات الموزعة داخل المجمع ونظام البصمة لتأمين الدخول والخروج وذلك حرصا على راحة العمال، كما أن هناك خدمات ترفيهية مختلفة تشمل الرياضات وغيرها من وسائل الترفيه».
ومضى الصائغ قائلا «لدينا 7 مشاريع نعمل على تطويرها وإدارتها ويتفاوت عدد عمالها بين 2000 إلى 10 آلاف عامل في المشروع الواحد، إضافة للفعاليات الاجتماعية والبطولات الرياضية وتنظيم الاحتفالات الدورية بمناسبات مختلفة ومشروع إفطار صائم والعمرة المجانية وهدية رمضان وغيرها، كما أن لدينا أهدافا وطموحات بأن نكون من أولى الشركات التي تحترم العامل ونكون أصحاب الريادة في هذا المجال لإسكان جميع فئات العاملين».
من جهته، يقول العامل محمد فريد، مصري الجنسية، «ينبغي أن يتمتع العامل بحقوقه المكفولة له ليستطيع الانتاج بشكل كبير في عمله».
ويتفق معه صالح محمود، يمني الجنسية، مؤكدا أن السكن المناسب يمنح العامل الدافعية لأن يؤدي عمله بطريقة جيدة، والعكس في حال لم يحصل على الراحة في المسكن والمعيشة.
وفي ذات السياق، ذكر يحيى الحميدي، سوداني الجنسية، أن العامل الأجنبي يتعهد بأداء الأعمال المطلوبة منه في مشاريع ويقوم بعمل شاق كبير، وبالمقابل لا بد من توفير السكن والمعيشة الملائمين له، مطالبا الشركات بعدم الاعتماد على المساكن الشعبية التي تنقصها الكثير من الخدمات.

ليوفِّر عناء السفر على المستفيدات.. وعبر لقاء أسبوعي معتاد

وزير الداخلية يستمع إلى شكاوى السيدات عبر الاتصال المرئي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://sabq.org/iwigde

عبدالله البرقاوي-سبق-الرياض:
يواصل وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف أسبوعياً الاستماع إلى شكاوى السيدات المواطنات والمقيمات عبر الاتصال المرئي التابع لمركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني "القسم النسائي"، المجهز بقاعات تضم أحدث تقنيات التواصل المرئي الآمن والفوري بالصوت والصورة.
يأتي ذلك بعد أن أطلقت وزارة الداخلية مراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني في الرياض وجدة؛ ما أتاح للمواطنين والمواطنات من مراجعي وزارة الداخلية جملة من الخدمات المميزة التي توفر عليهم عناء السفر من مناطق بعيدة لمراجعة مقر الوزارة أو لتقديم موعد لمقابلة الوزير.
ويستطيع أي مستفيد أو مستفيدة الوصول إلى هذه المراكز بكل يسر، وتسجيل موعد لمقابلة وزير الداخلية عبر لقائه الأسبوعي المعتاد في مكتبه مع باقي المستفيدين، أو من خلال الالتقاء مباشرة بالوزير عبر هذه التقنية عن بُعد؛ إذ تصل المستفيد أو المستفيدة رسالة على هاتفه الجوال بموعده مع وزير الداخلية محدداً فيها اليوم والتاريخ والوقت.

وتشمل مراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني عدداً من الخدمات الأخرى تقدم للرجال والنساء على حد سواء،وتم تخصيص قسم للسيدات لتقديم خدمات وزارة الداخلية. ومن بين هذه الخدمات تلقي معاملات المستفيدين والمستفيدات كافة وطلباتهم للوزارة، والرفع بها إلكترونياً وبشكل مباشر إلى الجهات المختصة في الوزارة وإلى الوزير شخصياً، ومتابعتها والاستعلام عنها، وإشعار المستفيد أو المستفيدة بما يتم حيالها أولاً بأول دون الحاجة لمراجعة مقر الوزارة لمتابعتها.
وتضم هذه المراكز أقساماً للاستقبال والعمليات والتدقيق والمتابعة، وقسماً خاصاً للاتصال المرئي مع الوزير، وقسماً للاتصال وهواتف مخصصة تمكن أي مواطن أو مواطنة من الاتصال عليها والسؤال عن معاملاتهم أو ما لديهم مجاناً دون تحمل تكلفة الاتصال، على الرقم (8004399999).

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يستهدف شركات النطاق الأصفر .. وتجار: القرار صعب التطبيق ..

"العمل": لا استثناءات لمواليد السعودية من خفض سنوات الإقامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/13/article_876176.html

أمل الحمدي من جدة
كشف لـ"الاقتصادية" مصدر مسؤول في وزارة العمل أن قرار خفض إقامة العمالة من ست إلى أربع سنوات، الذي أقرته وزارة العمل أخيرا على شركات النطاق الأصفر، سيطبق على أي مقيم عامل تجاوز أربع سنوات على دخوله المملكة وسيشمل الأجانب من مواليد السعودية وأصحاب الخبرات العاملين في الشركات الواقعة ضمن النطاق المذكور.
وسيطبق القرار على كل عامل وافد منذ تاريخ نقل خدماته إلى سوق العمل، وقال المصدر إن القرار سيطبق على جميع العمالة الوافدة في شركات النطاق الأصفر دون استثناء، وسيطبق في غرة محرم 1436هـ. وستخفض المدة من أربع سنوات إلى سنتين بعد مرور ستة أشهر من تطبيق القرار، ويهدف القرار إلى تحفيز منشآت النطاق الأصفر للتعامل المباشر مع مشكلة التوطين، وتعيين مزيد من السعوديين للانتقال للنطاق الآمن.
من جهة أخرى أجمع عدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة جدة على صعوبة تطبيق القرار على عدد من القطاعات الصناعية والتشغيلية والمقاولات، التي تعتمد على اكتساب خبرات، وسيوجد عجز عمالة في السوق ويضر توطين الوظائف.
وقالوا إن هذا القرار سيدفع المملكة لتكون معهدا عالميا لتدريب العمالة الفنية والمهنية لتستفيد منها الدول الأخرى، محذرين من الانعكاسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على سوق العمل.
وأوضح أحمد المربعي أن القرار صعب التطبيق وسيؤثر في قطاع الأعمال بشكل كبير خاصة القطاعات التي تحتاج إلى عمالة كالصناعة والمقاولات والتشغيلية، فهناك قطاعات لا يمكن أن ترتقي للنطاق الأخضر بسبب اعتمادها على العمالة المهنية، فتكون بين الأخضر والأصفر بحسب العمل.
وذكر أن السوق السعودي يستقدم عمالة مهنية غير مدربة ولا تستطيع أن تتعامل مع الآلات الحديثة التي تعمل بها مصانع المملكة، وتحتاج إلى وقت لتعليم العمالة، فمن غير الممكن بعد تدريبها أن يتم الاستغناء عنها لتأتي بعمالة وطنية رافضة للعمل في أعمال مهنية لا ترتقي لمستوى الشاب السعودي.
وقال "بهذه الطريقة نحن نخسر العمالة، التي تم تدريبها ونرسلها على طبق من ذهب إلى دول أخرى تستفيد منها".
وأوضح أن التغيير السريع للعمالة بالقطاعات الصناعية سيؤثر في تطوير الصناعة ومواكبتها التقنية الحديثة في العالم، ما سيحد من التوسع في المجال الصناعي، كما سيؤثر في الربحية والإنتاجية وسيحد من تحسين الأداء.

وتابع "سيوجد عجز عمالة بالسوق وتعطيل المصالح، ولن نستطيع حل العرض الأساسي من قرار التوطين، حيث مع انخفاض الإنتاجية يتم تقليص عدد العمالة سواء الوطنية أو الأجنبية.
لفت المربعي إلى أنه من غير الممكن الاستغناء عن خبرات تعمل بالمملكة وبشكل نظامي لأكثر من عشر سنوات وكذلك المواليد.
وشدد على ضرورة أن تقيم وزارة العمل ورش عمل مع جميع الغرف التجارية قبل إقرار القرارات حتى نستطيع تفهم القرار والوصول مع الوزارة للحلول التي تسهل وتكمل وتيرة العمل وتعمل على توطين الوظائف.
وذكر أن بوابة "معا" "لا نستطيع التعامل معها ونحتاج إلى نقاشات وجها لوجه لبحث القرارات".
وأكد ضرورة أن تراعي وزارة العمل القطاعات وتعامل القطاعات بحسب طبيعة عملها وحاجتها للعمالة فلا يمكن أن يقارن العمل الصناعي مثل التجاري مثل الخدمي، فكل قطاع له طبيعة وكيفية تلزم على التفريق بينها.
واتفق إبراهيم بترجي نائب رئيس اللجنة الصناعية في غرفة جدة وعضو اللجنة الوطنية الصناعية مع صعوبة تطبيق القرار خاصة على القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى عمالة ذات خبرة فنية ومهنية. وقال "نسعى إلى توظيف القطاع الصناعي 100 في المائة ولكن بالتدريج وتقبل الكوادر الوطنية للوظائف الصناعية والمهنية، فمن غير الممكن أن نتكفل بتدريب العمالة المهنية الأجنبية، وبعد أربع سنوات يتم الاستغناء عنها". وأضاف "هذا ما يعد مكلفا على القطاع وغير مجدٍ". وحول الانعكاسات السلبية على القطاع قال "القرار له أبعاد وتأثيرات سواء من الناحية الاجتماعية أو الأمنية أو الاقتصادية، حيث يدفع إلى الاستغناء عن العمالة التي لها عوائل في المملكة واستبدالها بالعمالة العزوبية".
هذا إضافة إلى خروج المستثمرين من القطاع الصناعي والتوجه إلى الأعمال التجارية وسوق الأسهم والعقار، التي لا تعتمد على العمالة، ما يؤدي إلى ضعف القطاع وعدم تطويره، وتحول المملكة إلى "معهد عالمي لتدريب العمالة المهنية"؛ كما قال.
وتابع "السعودة تحتاج إلى وقت، إلى أن تقبل الكوادر الوطنية هذه الوظائف، فلا يمكن العمل بطريقة الإحلال لوظائف تحتاج إلى خبرات مهنية، فلا يمكن حلها بهذه الطرق التي تعد عقيمة".

صباح الحرف (المواطن المعلّق)

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

محمد اليامي

إيصال صوت المواطن إلى صاحب القرار من مهمات الصحف التي لا تندثر، والحق أنه مؤلم أن يصل الحال بصاحب الحاجة إلى اللجوء للإعلام، فذلك يعني أن النظام والقانون إما لم ينصفاه، وإما أن فيهما خللاً في آلية التنفيذ، وإما - وهذه الأكثر شيوعاً - أن هناك تراخياً في التنفيذ.
تختلف الحاجات، لكن ما يتعلق بها بالحياة والصحة والمستقبل يظل الأكثر إلحاحاً، وعادة يصلني وزملائي الكتّاب أو الصحافيين في الميدان ومركز التحرير في الصحيفة الكثير من القضايا التي لا نستطيع نشرها ما لم تشفع بالإثبات، حفظاً للحقوق وتحرياً للدقة.
الرسالة أدناه وصلتني من مواطنة تبدو قضيتها، أو هي قضية زوجها وأبنائها واضحة، لكن الغامض هو عدم تنفيذها على رغم صدور أمر ملكي بها، وقرار وزاري من وزير الداخلية.
الرسالة تقول بعد التحية والمقدمات: «أفيدكم بأن زوجي من أبناء هذا الوطن الغالي، لكنه لم يتسلّم هوية وطنية بسبب اختلاف الاسم، وقام بتعديل الاسم لدى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس عام ١٤١٢هـ، وتم رفع معاملة زوجي وأبنائي إلى مجلس الوزراء، وصدر لهم أمر سامٍ كريم عام ١٤٢٨هـ بمنحهم الجنسية السعودية، وذلك بموجب المادة ٢٩ من نظام الجنسية.

وتم تحويل معاملة زوجي وأبنائي إلى أحوال الخرج، وتم تكملة جميع الأوراق اللازمة بما في ذلك صلة القرابة (بطاقات إخوة زوجي وأقاربه)، وتم الإعلان من أحوال الخرج لزوجي وأبنائي في صحيفة «أم القرى» بمنحهم الجنسية السعودية عام ١٤٢٩هـ. وبعد الإعلان أحيلت المعاملة إلى وزارة الداخلية بطلب الموافقة على إصدار رقم حاسب آلي، وتمت الموافقة بإصدار رقم حاسب آلي لزوجي وأبنائي، ولكن لم يتسلّم زوجي الهوية، ما جعل حياتنا وجميع أمورنا تتعطل بسبب الصعوبات التي نواجهها بسبب عدم وجود هوية وطنية. ابنتنا تحتاج إلى جراحة لاستئصال الغدد، ولكن لا نستطيع ذلك بسبب عدم وجود إثبات شخصي. وأناشد الأمير محمد بن نايف حفظه الله، ومعالي وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية ناصر العبدالوهابالنظر إلينا بعين العطف والنظرة الإنسانية.

الجازي فرحان عيسى العنزي».

لدي رقم الأمر السامي، وتاريخه، وبقية أرقام المعاملة التي هي الآن في إدارة الجنسية في وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية في حي المروج بالرياض، كما أفادت صاحبة المظلمة.

إذا كان لدى الوكالة اعتراض رسمي مبني على النظام، فعليها إبلاغ المواطن أو هو «المواطن المعلّق» في هذه الحالة، أو مخاطبة المقام السامي بذلك، أو رفض المعاملة، المهم أن يعرف الرجل، وتعرف زوجته وأبناؤه موقفهم في هذه الحياة، أما تعليقهم هكذا فليس من النظام في شيء، ولا هو من مكارم أخلاقنا.

لوزارة الداخلية جهد واضح في محاربة البيروقراطية، وهي من أكثر الجهات استجابة لحلم الحكومة الإلكترونية، وبقاء معاملة لدى أحد قطاعاتها لأعوام من دون إنجاز أو بت قطعي فيها لا يعكس طموحات وزيرها المنبثقة عن طموحات المواطنين وولاة الأمر، فلعل الأمير محمد بن نايف يحسم الأمر.

• الخطوط السعودية" هل الضرب في الميت حرام؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/960451

د.عبدالعزيز بن علي المقوشي

نحن دوما نردد أن من يعمل يخطئ.. وأن من يخطئ بدون قصد يعد معذورا.. كما أننا دوما نتحدث "حتى بح صوتنا" أننا كمواطنين ومحبين لوطننا لا نقبل مطلقا سوء معاملة المواطن والمقيم على حد سواء.. ووالدنا خادم الحرمين الشريفين يوجه الجميع دوما بضرورة العناية بالمواطن وخدمته وأن الموظف والمسؤول لم يوجد إلا لخدمة المواطن والمقيم حسب مجال عمله.. هذا من الناحية الوطنية.. ونحن نقرأ دوما ونعلم أبناءنا وطلابنا أن "الدين المعاملة" وعندما نردد ذلك فإننا ندرك أيضا أن وطننا هو من ينظر إليه على أنه المثال الأفضل لتطبيق مفاهيم الدين التي يندرج ضمنها ما يتمحور حول "الدين المعاملة" وأن "غمط الناس حقوقهم" و "احتقارهم أو التعالي عليهم" يعد من الأمور التي نهى عنها الدين الإسلامي الحنيف.. هذا من الناحية الدينية أيضا.. كما أننا ندرس في جامعاتنا ونعلم طلابنا أن التسويق من أخطر الأمور وأكثرها ضررا إن أسيء استخدامه وأشدها تأثيرا إيجابيا إن أحسن استخدامه وعندما تقذف منشأة ما عملاءها وترمي بهم وبحقوقهم "عرض الحائط" كما يقولون فإنها بهذا تخسرهم لينصرفوا إلى جهات أخرى منافسة وهو ما ينعش المنافس الذي ربما يكون في كثير من الأحيان "غير وطني" بمعنى أن المواطن "يجبر" المواطن أيضا على الانصراف عن المنشأة الوطنية والتوجه إلى المنافس "غير الوطني" في كثير من الأحيان.. وفي هذا ظلم للوطن!.

وعندما نتحدث عن ناقلنا الوطني "الخطوط الجوية العربية السعودية" فإننا نتحدث أولاً عن وطن وليس عن منشأة فما يحدث منها ولها هو شأن وطني وتعامل موظفيها مع العملاء "الركاب" سواء كانوا سعوديين أو غير سعوديين إنما يرسم صورة نمطية عن حكومة المملكة العربية السعودية وهنا مربط الفرس.. بمعنى أن أي سلوك يمارس من قبل "الخطوط السعودية" يرسم صورة إيجابية أو سلبية عن "المملكة العربية السعودية" ومن هنا فإن التعاطي مع هذا المنجز الوطني يجب أن يتم بجودة عالية وبحذر شديد ويجب أن يكون ممثلا للمملكة العربية السعودية التي تعودت حكومة وشعبا على

الرفق بالإنسان والرقي في التعامل معه وعدم "غمط الناس حقوقهم" وعندما ينصرف المواطن السعودي قبل غير السعودي عن استخدام الخطوط السعودية ليتجه إلى شركات الطيران التي تتبع دول الجوار أو غيرها فإننا نحس "بغصة" ونشعر ب"الضيم" مما يحدث حيث "يخسر ناقلنا الوطني" على الرغم من التسهيلات الممنوحة له بينما "يربح" المنافس على الرغم من عدم توفر أي تسهيلات له!!

وعندما تلاحظ سوء التعامل في كثير من الأحيان من قبل طواقم الخطوط السعودية على الأرض أو على الطائرة في الرحلات الداخلية وما يتم من أساليب "تهين" الراكب في بعض الحالات بينما تخف كثيراً في الرحلات الدولية فإنك تشعر بالغصة أيضا!!

وقد كنت انتقد بشدة أولئك الذين تصدر لهم أوامر إركاب من جهات أعمالهم الحكومية على الخطوط السعودية فيسعون بطرق متعددة "ملتوية" لتعديل شركة الطيران من الطيران الوطني الذي يصب في خزينة الدولة إلى الطيران الآخر لكنني أيقنت أنهم "محقون" في ذلك بعدما أرهقت أذني من سماع تلك الحكايات والقصص عن سوء التعامل وعدم احترام البعض من موظفي السعودية للراكب على الرحلات الداخلية بصورة خاصة!! وخلال هذا الأسبوع أدركت أنني كنت مخطئا في معاتبة البعض عندما يرفضون السفر على ناقلنا الوطني وأن هذا الأمر يعد شيئا من الوطنية عندما رأيت بعيني كيف يتعامل بعض موظفي السعودية مع الركاب من خلال هذه الفوقية المتعالية جدًا التي تجعل الراكب الذي دفع ماله يحس بصغره وأنهم المتفضلون عليه وليس هو "العميل" الذي تسعى الشركة لكسب رضاه وفق الممكن والمتاح والأنظمة الموجودة!! وهذا ما لمسته شخصيا هذا الأسبوع حيث كان لدى أسرتي رحلة لجدة يوم الإثنين الموافق 11 أغسطس على الرحلة رقم 1039 المغادرة من الرياض وعلى الرغم من تأخر إقلاعها ما يقرب من ثلاث ساعات إلا أن تعامل موظفي السعودية على البوابة رقم 36 كان مليئا بالفوقية واحتقار الركاب وقد شاهدت بعيني حجم الانكسار والألم الذي عاناه الكثير من الركاب من سوء التنظيم وفوقية التعامل وخاصة من قبل مشرف البوابة وأحد موظفي البوابة "احتفظ باسميهما إن كانت الشركة تهتم بالركاب" حيث رفضوا على سبيل المثال تفويج حاملي بطاقات الدرجة الأولى والأفق في مقدمة الركاب كما هو حق لهم وكما هو معمول به لدى جميع شركات الطيران بما فيها "السعودية" حيث قال المشرف بأسلوب مليء بالتعالي "هذا حق للراكب لكننا لن نمنحه إياه"!! كما كانت عملية تفويج الركاب أشبه ب"طابور الفقراء للحصول على صدقة أو زكاة" وقد هالني هذا المنظر "الممجوج" فحاولت التحدث مع الموظف والمشرف لكنني فوجئت بأصحاب بأس شديد وظلم غير مقبول وكأنهم "يفرغون شحنات غيظ تمتلئ بها أحشاءهم على هؤلاء الركاب".

وبقدر اعترافي بوجود عقول رائدة متفهمة في المستويات العليا كالأستاذ عبدالله المقبل الذي غضب كثيرا عندما شرحت له ما حدث وكذلك الأستاذ يحي النشواني الذي تحدث كثيرا عن ناقلنا الوطني وفوق ذلك ما أبداه خلال مكالمة هاتفية سعادة المهندس صالح الجاسر المدير العام للشركة الذي تولى إدارتها مؤخرا أعانه الله ووفقه إلا أنني أعتقد أن التمادي في السلوكيات السيئة من قبل موظفي الخط الأول مع الجمهور "الركاب" يجب ألّا يُسكت عليه مطلقا فنحن لا نتحدث عن سمعة منشأة خاصة لكننا نتحدث عن منشأة وطنية تتبع حكومة هذا الوطن العزيز، ومن هنا فإن أي سلوك يمارس إيجابا أو سلبا إنما يمثل سلوكا حكوميا مع المواطن أو المقيم وهو ما لا يجب السكوت عليه، كما أن انصراف السعوديين وغير السعوديين عن استخدام الناقل الوطني بسبب هذه الممارسات يجب ألّا يتم إغفاله وعدم تحقيق الشركة مواقف مالية إيجابية يجب ألّا يعزى إلى أمور خارجة عن إرادة الشركة.. بل هو بسبب ممارسات في عمق الشركة وتجاهلها للراكب وحقوقه وهو أمر يجب بحثه والتحقيق فيه فالشركة ملك لوطننا جميعا وليست ملكا لأفراد محددين يديرون دفتها بالطريقة التي يرون مناسبتها.. فهل يستمعون لمن تألم وعانى من موظفيهم أم يظل الأمر يسير كما هو لنردد تلك المقولة "الضرب في الميت حرام"؟! أتمنى من إدارة ناقلنا الوطني أن تمارس أبسط مفاهيم التسويق المتمثلة في الاستماع للملاحظات والشكاوى وأن تدرك أنها تدير شأنا وطنيا وسمعة وطن أكثر من كونها إدارة شركة تعمل في مجال النقل الجوي كما أتمنى التحقيق في شأن تلك الرحلة وتلك البوابة ومعاقبة المسيء.. ودمتم.

المرصد الاجتماعي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4006921

د.خالد الحليبي

خلال حديثي عن الأسرة السعودية في برنامج: (في الصميم)، في شهر رمضان المبارك الفائت، ناديت بإنشاء مرصد أسري، يكون مرجعا وطنيا آمنا للإحصاءات والدراسات المتعلقة بالقضايا التي تمس الشأن الأسري على وجه التحديد، لما له من أهمية بالغة في تشخيص الواقع الأسري كما هو، وليس كما نتوقع، فالقاضي والمستشار والمصلح الأسري وحتى العاملون في دوائر الشرط والتحقيق والادعاء العام وإدارات السجون ومكافحة المخدرات ونحوها، ربما أعطوا انطباعات عن المجتمع المحلي من خلال ما يشاهدون، وما يرصدون في سجلاتهم، التي لا توثق إلا الحالات السلبية فقط، نظرا لطبيعة أعمالهم، ولكن الواقع أكبر من ذلك، ملايين البشر أفرادا وأسرا تمارس حياتها بكل أطيافها، وبكل تحولاتها، وبكل أنماطها، فيها الصالح أكثر من الطالح، والأصل هو الاستقامة، وحين نضع نقطة دم في بركة ماء فإنها تذوب فيه بل تختفي.

فهل حجم مشكلاتنا الاجتماعية بحجم هذه النقطة؟ أم أن المشكلات تتفاوت في حجمها، وحدوثها، وفي أعراضها، وآثارها؟.

وهل المطلوب منا فقط أن نواجه المشكلات إذا تفشت، أم علينا أن نرصدها كما ترصد الزلازل، بحيث نتنبأ بها قبل حدوثها، ونحذر منها، لنقلل من آثارها السلبية إذا وقعت، ونطوقها كما يطوق المرض الوبائي؟!

إن كثيرا من الجهات الاجتماعية والأسرية تعمل في ميادين عديدة، في مؤسسات حكومية، ومدنية أهلية، وحتى ربما عسكرية، وغالب هذه المؤسسات تعمل دون دراسة للبيئة التي تخدمها، مما يجعلها تقدم خدماتها بمكاييل غير واقعية، وليس فيها مراعاة للأوليات، وقد تبذل جهود مضاعفة، وأوقات كثيرة، وأموال طائلة في مشروع محدود الأثر، وفي قضية تعد ثانوية في المجتمع الذي قدمت فيه، وإن كانت ذات أهمية بالغة في مجتمع آخر. والمرجع مفقود، وهو الدراسة الموثقة؛ نظرا لعدم وجود مرجعية علمية، علما بأن هناك عددا كبيرا من الدراسات في الجامعات السعودية، وبيوت الخبرة، التي اعتمدت على مسوحات دقيقة، وإشراف علمي من أكاديميين مختصين، ولكن لم تجد الجهة التي تجمعها، وتحولها إلى رصيد ضخم وموثق لصناع القرار، وللجهات العاملة في الاتجاه الأسري.

وقد استبشرت كثيرا حين سمعت بإنشاء «مركز وطني متخصص يكون مخولا بصفة رسمية للوقوف على أية ظاهرة اجتماعية، من شأنها أن تؤثر سلبا على سلوكات المجتمع المحلي، وذلك عبر مسوحات علمية تغطي شرائح المجتمع السعودي كافة، وفق إحصاءات وأرقام حقيقية يجري على ضوئها وضع الحلول والتوصيات ورفعها مباشرة لجهات الاختصاص للوقوف على السلوكات الجانحة قبل تحولها إلى ظاهرة اجتماعية».

إن المتوقع من (المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية)، الذي وافق مجلس الوزراء على إنشائه أن يضم بين جنباته (مرصدا اجتماعيا) يكون مسؤولا مباشرا عن تحديد الأولوية في طرح القضايا المقلقة والحساسة داخل المجتمع المحلي، وذلك عبر لجنة علمية متخصصة تقوم بوضع الإستراتيجيات والخطط المتعلقة بالبحوث والدراسات المسحية اللازمة لكل قضية اجتماعية على حدة، كما أشار المدير العام د.علي الحناكي.

إن الأمل كبير في هذا المرصد أن يسهم في زيادة قوة النسيج الأسري، من خلال الدراسات البنائية والوقائية والعلاجية، وأن تكون خدماته موزعة بين مؤسسات الدولة صانعة القرار وبين مؤسسات المجتمع المدني التي تحول دراساته إلى نفع عام، يعمل على الحد من الحالات التي قد تتحول إلى ظواهر مع أفراد المجتمع مباشرة، بل وأن يكون مرجعا للباحثين، وللتقييم الدولي للمجتمع المحلي، بدلا من أن ننتظر نتائج الدراسات عن بلادنا من خارج بلادنا.

حقوق الإنسان في العالم

إسرائيل تبحث عن تخفيف الحصار وليس رفعه

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الناصرة - أسعد تلحمي
تضاربت الأنباء في إسرائيل عن سير المفاوضات في القاهرة لوقف النار، وتراوحت بين «تعثر كبير نتيجة الفجوات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني»، و»إحراز تقدم بطيء»، فيما رأى مسؤول إسرائيلي أن ثمة حاجة لأكثر من 72 ساعة للتوصل إلى اتفاق.
وطبقاً للتقارير الصحافية الإسرائيلية، فإن إسرائيل مستعدة للعودة إلى تفاهمات شبيهة بالتي أعقبت العملية العسكرية السابقة «عمود السحاب» معدّلة بعض الشيء، وهي لا تتحدث عن رفع الحصار إنما عن سبل تخفيفه والقيام بتسهيلات مثل زيادة عدد الشاحنات المسموح دخولها إلى القطاع، وتوسيع منطقة الصيد من 3 أميال إلى 6 واحتمال توسيعها إلى 12 ميلاً في المستقبل، ومنح تسهيلات لعبور الأشخاص من قطاع غزة إلى إسرائيل وإلى الضفة الغربية، وزيادة عدد التصاريح إلى خمسة آلاف شهرياً، والسماح بتحويل رواتب لموظفي «حماس» الحكوميين عبر طرف ثالث، مثل الأمم المتحدة، «لكن شرط ألا تكون قطر»، مع رقابة صارمة «كي لا تنقل لأغراض عسكرية»، وتسليم السيطرة على الجانب الفلسطيني من معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية، على أن يكون الإشراف مصرياً - إسرائيلياً.
وأضافت أن إسرائيل ترفض قطعاً التفاوض على مطلب «حماس» إنشاء ميناء أو مطار بداعي أنهما من مسائل الحل الدائم للصراع. ورأى مسؤول إسرائيلي أن «حماس» طرحت مسألة إنشاء الميناء رداً على طرح إسرائيل مطلب تجريد القطاع من السلاح، وكلا الطرفين يدرك أن المطلبين غير قابلين للتنفيذ. كما ترفض إسرائيل الإفراج عن أسرى الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، في مقابل استعدادها الإفراج عن عدد من الأسرى الذين اعتقلتهم في الحرب الأخيرة لقاء استعادة جثتي جنديين قتلا في الحرب. ووفق صحيفة «هآرتس»، تراجعت إسرائيل عن مطلب «تجريد القطاع من السلاح»، وباتت تتحدث عن سبل «منع تسلح الفصائل الفلسطينية وتعاظم قوتها القتالية»، ومنع حفر أنفاق جديدة. وتعوّل إسرائيل كثيراً على مصر في هاتين المسألتين.
ونقلت الإذاعة العامة عن مسؤول إسرائيلي قوله إنه لا يمكن إنجاز اتفاق خلال ساعات الهدنة الـ 72، وأن ثمة حاجة لفترة مماثلة. وأضاف مهدداً أن إسرائيل سترد بقوة أكبر وأشد ايلاماً ولمدة أطول من ردها الجمعة الماضي على أي قصف من القطاع.
وتأجل اجتماع الحكومة الأمنية المصغرة الذي كان مقرراً ظهر أمس من دون الكشف عن الأسباب، وقال مراسل الإذاعة العامة إن السبب قد يكون فنياً، لكنه لم يستبعد أن يكون ناجماً عن تذمر أعضاء في الحكومة من أنهم لا يعلمون شيئاً عن سير المفاوضات، وأن رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع موشيه يعالون يحتفظان لنفسيهما فقط بحق الاطلاع على التفاصيل.
لجنة التحقيق الدولية
في غضون ذلك، نفى رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في الحرب على غزة التي عينتها الأمم المتحدة البروفيسور وليام شاباس، اتهامات إسرائيل بأن «استخلاصات اللجنة معدة سلفاً»، وقال للإذاعة إنه في حال تعاونت إسرائيل مع اللجنة ووفرت لها المعلومات عن الأهداف التي قصفتها في القطاع خلال العملية العسكرية، فإن من

شأن ذلك أن يساعد اللجنة في «تحديد ما إذا تصرفت إسرائيل بشكل تناسبي في عمليتها». وأضاف أن التقرير سيقدم في آذار (مارس) المقبل.
ونفى ما تردد في إسرائيل من أنه مناوئ لها، وقال: «هذه الاتهامات ليست صحيحة»، مبيناً أنه زار إسرائيل في أكثر من مناسبة، وألقى محاضرات في مؤسسات أكاديمية إسرائيلية، ويشارك في تحرير مجلة أكاديمية تعنى بالقانون: «ولو كنت مناوئاً لإسرائيل لما انضممت». وأضاف أنه يحمل أفكاراً واضحة عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وسبل التوصل إلى سلام عادل، «لكن ذلك لن يحول دون تمكني من تقديم استنتاجات قانونية صحيحة ونزيهة».
لكن إسرائيل انتقدت تشكيل لجنة التحقيق، وكررت هجومها على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، معتبرة أن اللجنة «تفتقر إلى المعايير الدولية».
وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قالت في بيان إن مجلس حقوق الإنسان في جنيف «هو مجلس لحقوق الإرهابيين ... ولجان التحقيق التي يشكلها معروفة نتائج تحقيقها مسبقاً». وأضافت أن أكبر دليل على ما تقول هو «قرار المجلس أن ترأس اللجنة شخصية معروفة للجميع بآرائها ومواقفها المنحازة ضد إسرائيل ... وعليه فإن إسرائيل لا يمكن أن تنتظر عدالة من هذه الهيئة ... التقرير جاهز من الآن ولم يتبق سوى التوقيع عليه». وأبرزت وسائل الإعلام أن شاباس قال في مناسبة سابقة إنه «سيكون سعيداً لو رأى نتانياهو أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي».

كاريكاتير

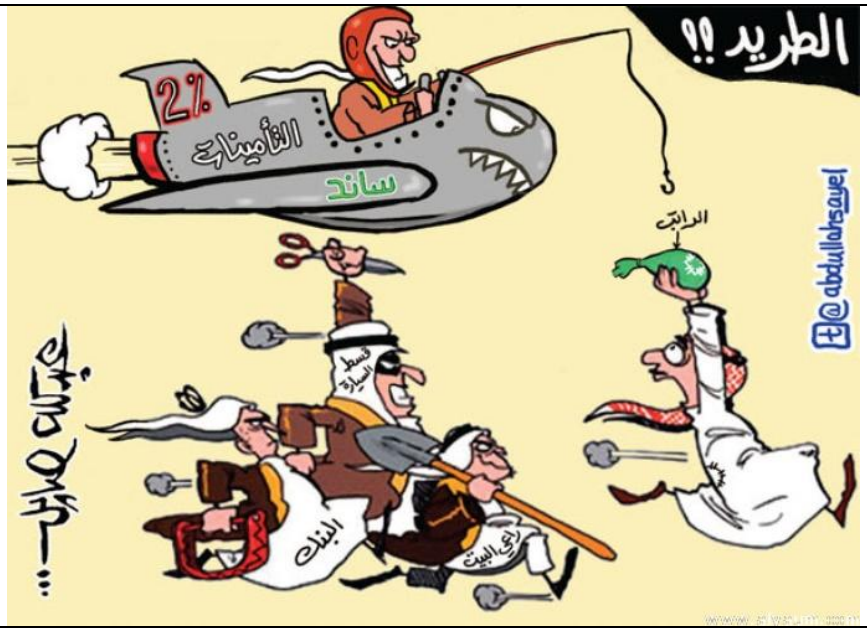

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء
17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4007039

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
17 شوال 1435هـ - 13 أغسطس 2014م

اضغط هنا